



وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة

مرحلة تحديد المفاهيم/تاريخ الإعداد/التحديث: 10 فبراير/شباط 2017 / رقم التقرير: PIDISDSC20618



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	العراق	الرقم التعريفي للمشروع:	P162094	الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد):		اسم المشروع	مشروع تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي في بغداد (P162094)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	1 مايو/أيار 2017	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	6 يوليو/تموز 2017	مجال الممارسة (الرئيسي)	المياه
أداة الإقراض	تمويل مشروع استثماري	المقترض/المقترضون	جمهورية العراق	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	أمانة بغداد		

الأهداف الإنمائية المقترحة

الهدف الإنمائي للمشروع هو تعزيز استمرارية خدمات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي وانتظامها، وكذلك تحسين أعمال تجميع مياه الصرف ومعالجتها في بغداد.

التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

المبلغ	210.00	مصدر التمويل	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
التكلفة الكلية للمشروع	210.00		

فئة التقييم البيئي

ب- تقييم جزئي

قرار استعراض تحديد المفاهيم

المسار الثاني — لم يُجز الاستعراض الاستمرار في الإعداد

هل نُقلت وظائف الإشراف على الإجراءات الوقائية والموافقة عليها إلى مدير قطاع الممارسات العالمية؟ (إن يتم الإفصاح عنه)

لا



قرارات أخرى (حسب الحاجة)

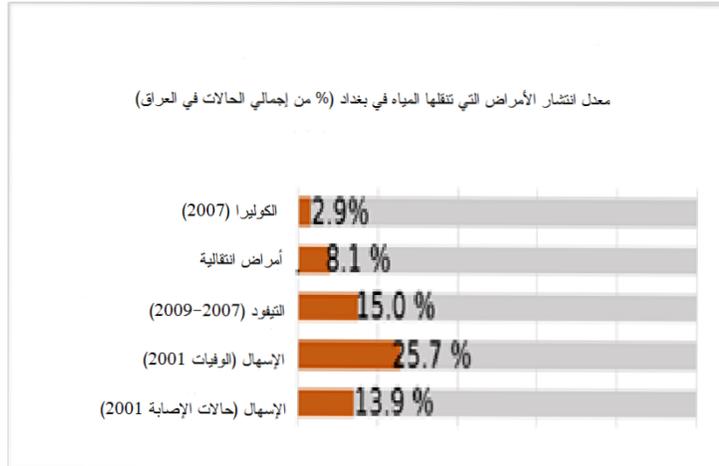
ب. المقدمة والسياق

السياق القطري (الوطني)

1. ، قدر عدد سكان الجمهورية العراقية بنحو 33 مليون نسمة، 66% منهم يعيشون في مناطق حضرية. ويسكن نحو 27% من مجموع سكان الحضر في العراق في بغداد، وهي أكبر مدن البلاد بفارق كبير عن غيرها، إذ يتجاوز عدد سكانها ستة ملايين. وأظهر مسح استقصائي للأسر في عام 2012 أن معدل الفقر على المستوى الوطني في العراق بلغ 18.9% في ذلك العام، وأن خمس السكان يعيشون على أقل من دولارين للفرد يومياً، وأن 70% منهم يعيشون على أقل من 4 دولارات للفرد يومياً. وفي عام 2012 بلغ معدل الفقر في بغداد 12%. ولا شك أن الصراع في الآونة الأخيرة سيؤدي إلى تفاقم مستويات الفقر. وتبذد ما تحقق من تقدّم في الحد من الفقر بين عامي 2012 و2014 فارتفع معدل البطالة حيث مازال معدل المشاركة في قوة العمل متدنياً، لاسيما بين النساء والشباب. ويُقدّر رسمياً أن معدل البطالة في عام 2011 بلغ 11%. إلا أن المستويات الفعلية، لاسيما في صفوف الشباب، كانت أكبر من ذلك بكثير.

2. وضعت الحكومة الحالية التي تحكم البلاد منذ سبتمبر/أيلول 2014 خطة إصلاح مُفصّلة للبدء بدولة أكثر شفافية، قادرة على تقديم خدمات أفضل للمواطنين، كما بيّن خطاب قبول التكليف الذي ألقاه رئيس الوزراء أمام البرلمان. والتحدي الرئيسي الذي يواجهه العراق هو مسألة إعادة البناء طويلة الأمد لمؤسسات الدولة التي أضعفت بشكل منهجي على مدى الثلاثين عاما الماضية. وعلى الرغم من الوضع السياسي المُعقّد، فإن السلطات ملتزمة بتنفيذ برنامج الحكومة للسنوات 2014-2018. والأولوية الإستراتيجية الأولى لهذا البرنامج هي تحقيق الأمن والاستقرار من خلال تحرير المدن والمحافظات التي تسيطر عليها تنظيمات إرهابية واستعادة سيادة القانون. والأولوية الثانية هي تقديم الخدمات العامة والارتقاء بمستويات المعيشة. ويشمل ذلك توفير خدمات المياه والكهرباء؛ وتحسين الأداء في قطاعات الصحة والتعليم؛ وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية.

3. ومازال الاقتصاد عرضة للمشاكل الأمنية التي يواجهها العراق حالياً، والتي تعوق الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. وقد أدت المخاطر الأمنية، وهبوط أسعار النفط، مصدر الدخل الرئيسي للحكومة العراقية، إلى ازدياد تراجع النشاط الاقتصادي وتدهور الأوضاع المالية العامة. وبلغ معدل النمو الاقتصادي 0.1% في عام 2014 و 2.9% في 2015 نزولاً من 4.2% في 2013. ومع أن إنتاج النفط زاد بمرور الوقت على الرغم من انخفاض أسعار النفط، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي انكمش بنسبة 5.1% في 2014 و 13.9% في 2015. وعلاوة على ذلك، يعاني الاقتصاد عموماً من ضعف الهيكلية بسبب الاعتماد الشديد على القطاع النفطي.



4. ومن المَعوقَّات الشديدة لتحسين نوعية الحياة للسكان وتنمية القطاع الخاص ضعف مستويات تقديم الخدمات العامة الذي يتضح بجلاء في أوجه النقص الحادة في إمدادات المياه والكهرباء. حيث ان لمياه الشرب الصالحة وخدمات الصرف الصحي الأساسية أهمية حيوية في الحفاظ على صحة البشر، لاسيما بين الأطفال. وبغداد من بين المحافظات الأكثر تأثراً بنفسيّ الأمراض التي تنقلها المياه. ففي عام 2011 احتلت حالات الإصابة بأمراض الإسهال في بغداد نحو 14%، وهي المرتبة الأولى بين المحافظات من حيث عدد الوفيات الناجمة عن الإسهال (انظر الشكل). وبالمثل، تجاوزت معدلات الإصابة بالتيفود وغيرها من الأمراض التي تنقلها المياه في بغداد عن المتوسط على المستوى الوطني. وتضطر العائلات بسبب تلوّث إمدادات مياه الشرب وسوء خدمات التخلص من مخلفات الصرف الصحي إلى إنفاق جزء كبير من دخولها على العلاج الطبي وشراء المياه من بائعي القطاع الخاص بتكلفة باهظة.

السياق القطاعي والمؤسسي

5. تركز الخدمات التي تقدمها الحكومة العراقية للمواطنين على تحسين مستويات تقديم الخدمات الأساسية. وتهدف الإصلاحات الدستورية التي أُجريت في الآونة الأخيرة والتي وسعت من سلطات المحافظات ومسؤولياتها الخدمانية إلى تفعيل المساءلة المباشرة عن تلك الخدمات من خلال اتباع نهج اللامركزية.

6. ومنحت عملية التحوّل إلى اللامركزية مزيداً من الاستقلال لقطاع المياه والصرف الصحي، وخلقت بعض التحديات، لكنها لم تؤد إلى زيادة الاستثمارات. وأصبح الآن تقديم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي من مهام المحافظات، وهي بذلك تتماشى مع الممارسات الحديثة التي تُشجّع على نقل الخدمات إلى أماكن قريبة من المستهلكين، والنهوض بالكفاءة والمساءلة في تقديم الخدمات. ولا بأس من تقريب الخدمات إلى الناس والابتعاد عن النظام القديم القائم على المركزية في التخطيط والتنفيذ، لكنه سيطلب عملية مُطوّلة لبناء القدرات.

7. ولا تتماشى الحوافز الممنوحة للمحافظات لمعالجة مشكلات القطاع مع مسؤولياتها الجديدة. فتحويلات الموارد التي تقدمها الحكومة المركزية تقوم في الوقت الحالي على احتياجات المحافظات بصرف النظر عن أدائها أو امتثالها للمتطلبات والأهداف الوطنية.

8. وقبل النظر في إمكانية مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه والصرف الصحي بالعراق، وقبل البدء باسترداد التكاليف، سيتعين تنفيذ تحسينات أساسية في الأداء والتنمية المؤسسية وإدارة الإيرادات. وفي الأمد القصير، يجب على الحكومة العراقية أن تعمل من خلال هياكلها القائمة لتقليل الفاقد، وتحسين تدفق الإيرادات، وتعزيز نظم الإدارة والمعلومات المالية، وتحديث قوانين المياه ولوائحها التنظيمية، وتلبية الحد الأدنى من معايير الأداء التجاري. وجاء ترتيب العراق في تقرير مجموعة البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال" لعام 2016 في مركز متدن جدا من حيث "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"، إذ أن بيئته التنظيمية لا تزال غير مواتية للقطاع الخاص.

9. ونشير إستراتيجية الحكومة العراقية لموارد المياه والأراضي للسنوات 2015-2035 التي اكتملت في الآونة الأخيرة إلى أنه يجب على الحكومة خلال السنوات العشرين القادمة استثمار 22 مليار دولار في إمدادات مياه الشرب و57 مليار دولار في معالجة مياه الصرف الصحي. وسيستمر قطاع المياه- البنك الدولي في العمل مع مؤسسة التمويل الدولية وبرنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية لتحديد فرص مُعَيَّنة للشراكة بين القطاعين. ومن أدوات التحفيز الرئيسية فرض تعرفه منطقية أكثر على خدمات المياه والصرف الصحي، بحيث تمكن مزودي الخدمة من استرداد تكاليف الخدمات، وتقديم خدمات ذات جودة أعلى. لكن السياسات الخاصة برسوم الاستهلاك لن يبدأ العمل بها إلا في إطار برنامج أكبر يشمل على تحسين إدارة الإيرادات (إجراءات تحصيل الإيرادات وإصدار الفواتير) ومزيد من الاقتصاد في التكاليف في تقديم الخدمات.

10. ويخضع قطاع المياه والصرف الصحي في المحافظات والبلديات لإطار مؤسسي مُعَدَّد. وتديره في الغالب ثلاث وزارات أو مؤسسات، وهي وزارة الموارد المائية-(MOWR) (الإمدادات المائية الكبيرة)، ووزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة (MOHCMPW) وأمانة بغداد حيث أن وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة مسؤولة عن تخطيط وإعداد الكثير من مشاريع المياه والصرف الصحي على مستوى البلدية، فإن الموافقة النهائية على مثل هذه المشاريع تصدرها وزارة التخطيط، وأما الميزانية فيجب أن توافق عليها وزارة المالية. وآليات التنسيق بين مختلف الوزارات والمحافظات ليست متطورة. ولتحسين مستويات تقديم الخدمات، من الضروري زيادة التنسيق بين عمليات التخطيط على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، لاسيما فيما يتعلق بإعداد الميزانية السنوية. ويجب إشراك المحافظات في عملية اتخاذ القرارات. ويمكن الاعتماد على المساعدات الفنية للتنسيق بين إجراءات الميزانية، وتحقيق الاتساق بين الإجراءات الخاصة بالتوريدات والمشتريات وعمليات الصرف ورصد ومتابعة المشروعات.

11. ولا يزال العمل جاريا من أجل الانتقال من النظام المركزي إلى نظام اللامركزية. وما زال الهيكل الجديد للمحافظات يجري إعداده من قبل المحافظات. ويقوم مجلس المحافظات بمراجعته ومناقشته وعرضه على اللجنة المركزية لنقل الصلاحيات ومن ثم يعرض على مجلسي الوزراء والنواب.

12. في حين أن أمانة بغداد تتمتع بوضع خاص، وتمتلك صلاحية إعداد وتنفيذ الخطط الخاصة بالمشاريع البلدية للمياه والصرف الصحي. وينص القانون 16 لعام 1995 على الهيكل التنظيمي لأمانة بغداد التي تدير دائرة ماء بغداد (BWA) ودائرة مجاري بغداد (BSA). ويقضي البند الأول من القانون بأن أمانة بغداد ستتولّى تقديم الخدمات البلدية في بغداد. ولأمين بغداد ثلاثة وكلاء يساعده في أداء مهامه

وواجباته. وتتص المادة الثامنة من القانون على أن تتولّى دائرة ماء بغداد إدارة وتشغيل منظومة إمدادات مياه الشرب في مدينة بغداد.

خدمات المياه والصرف الصحي في بغداد

13. تغطي مدينة بغداد وضواحيها مساحة 950 كيلومترا مربعا وتديرها أمانة بغداد. وتنقسم المدينة إلى 14 بلدية. وتُدار خدمات المياه والصرف الصحي مركزيا من قِبَل دائرة ماء بغداد ودائرة مجاري بغداد، وهما مسؤولتان عن كل أصول ومرافق البنية التحتية. وفيما يتعلق بخدمات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي، يقتصر دور البلديات على تركيب الوصلات المنزلية، وصيانة شبكات المناطق والأحياء (أنايبب قطرًا أقل من 200 ملليمتر). وتقتصر مسؤولية أمانة بغداد على تخطيط وتنفيذ المشروعات الاستثمارية في البلديات.

14. يعتبر نهر دجلة المصدر الوحيد لمياه الشرب في بغداد. ويبلغ متوسط تدفق المياه فيه نحو 21.2 مليار متر مكعب. وتقوم سلطة مياه بغداد بتشغيل 11 محطة لمعالجة المياه تنتج ما يُقدَّر بنحو 3.5 مليون متر مكعب يوميا (6% من متوسط التدفق السنوي لنهر دجلة) ويوجد 13 خزاناً للمياه يبلغ مجموع طاقتها التخزينية نحو مليون و58 ألف متر مكعب. ويقع نحو 53% من الطاقة التخزينية في الرصافة على الجانب الشرقي للمدينة، و47% من الطاقة التخزينية في الكرخ على الجانب الغربي. وعدد خزانات المياه غير كاف، ولا تكفي الطاقة التخزينية الحالية لسد احتياجات المياه، لكن منظومة مياه الشرب في جانب الرصافة تواجه نقصا حادا.

15. وعدادات استهلاك المياه في نقطة الضخ في الشبكة غير متاحة أو لا تعمل بكفاءة. وتغطي عدادات المياه ما نسبته 23% من وصلات خدمات المياه القائمة. ولذلك يصعب تقدير الكميات المفقودة من المياه على وجه الدقة. لكن بعض الدراسات أعدت تقديرات لكميات المياه التي لا يتم المحاسبة عنها، وهي تتراوح من أقل من 50% إلى 60%.

16. وتتألف منظومة الصرف الصحي من شبكة مجاري تُغطّي نحو 92% من مساحة المدينة. ويوجد في بغداد محطتان رئيسيتان لمعالجة مياه الصرف إحداهما في الرصافة تُسمّى "محطة الرستمية" والأخرى في الكرخ. وقد انخفضت بشدة كفاءة تشغيل هاتين المحطتين ومحطات الضخ القديمة (بما يُقدَّر بنسبة 30% إلى 50%). ولذلك، فإن محطتي المعالجة لا تعملان بفاعلية، والنتيجة أن 0.4 مليون متر مكعب على الأقل من المياه غير المعالجة تطرح مباشرة في نهر ديالى ودجلة.

17. وفي ظل النمو السكاني السريع، تعجز منطقة العاصمة عن مواصلة الحصول على خدمات مياه الشرب. وفي عام 2012، بلغت نسبة الأسر في بغداد التي تحصل على إمدادات المياه عن طريق الأنابيب 95% بالمقارنة مع 99% في عام 2007. وتتدنى خدمات مياه الشرب التي تقدمها العاصمة، شأنها شأن بقية المناطق، من حيث الجودة والانقطاع المتكرر للتزويد. ويستخدم نحو 20% من السكان في العاصمة مياه الشرب المُعبّأة. ولا يتمتع سوى 26% من سكان بغداد بالخدمة دون أي انقطاع. لكن نحو 18% من السكان يضطرون إلى التعامل مع الانقطاعات اليومية لخدمات مياه الشرب، وفي أشهر الصيف الحارة، يكون انقطاع الخدمات أكثر تكرارا. وفي عام 2012، أفاد 22% من سكان بغداد بحدوث مشكلات في مجاري الصرف الصحي. ويؤدّي التسرّب من مجاري الصرف الصحي إلى تلوث شبكات مياه الشرب ومصادر المياه الجوفية، ومن ثمّ إلى تفاقم المشكلات الصحية والبيئية. وهناك أيضا مشكلة التصريف غير القانوني للمخلفات ومياه الصرف المجمعة من المنازل في الأنهار وإلى الأرض.

18. وتعتبر التعرفة الحالية المطبقة على استهلاك المياه متدنية، ولا تُغطّي التكلفة الفعلية لمعالجة المياه ومياه الصرف الصحي. وتبلغ

تعرفة استهلاك المياه في المنازل 10 دنانير عراقية للمتر المكعب (0.0086 دولار) في أول 30 مترا مكعبا من المياه شهريا. ويقوم هيكل تعريفات المياه على أساس نظام الشرائح التصاعدي، إذ يتألف من أربع شرائح كل منها 30 مترا مكعبا شهريا. وتبلغ تعريفات استهلاك المياه للأغراض الصناعية والجهات الحكومية نحو 100 دينار للمتر المكعب. والتعرفة الخاصة بخدمات الصرف الصحي هي نفس تعرفة خدمات مياه الشرب. وهذه الرسوم منخفضة بالمقارنة مع متوسط تكاليف التشغيل والصيانة لخدمات المياه، والذي يُقدَّر بنحو 155 دينارا عراقيا للمتر المكعب في عام 2013 (0.13 دولار). وعلى الرغم من تدني الرسوم، فإن جزءا كبيرا من السكان لا يدفعون فواتير استهلاكهم من المياه، وهو ما قد يرجع إلى عدم رضاهم عن نوعية الخدمات، ولكنه يرتبط أيضا بسياسات معينة لا تتيح لدائرتي المياه والمجاري في بغداد بتقاضى الرسوم من فئات معينة من المستهلكين من المنازل، وبتكاليف المعاملات المرتفعة لدفع فواتير مياه صغيرة جدا في غياب جهاز مصرفي يؤدي وظائفه بكفاءة.

19. وتُظهر بيانات الإنفاق العام لقطاع المياه في العراق الذي أعده البنك الدولي في الآونة الأخيرة (التقرير المُرقَّم IQ-96309 بتاريخ نوفمبر/تشرين الثاني 2015) أن التمويل الحكومي لأمانة بغداد شديد التقلب. وبين عامي 2007 و2012، شهدت مخصصات الميزانية لأمانة بغداد نمطا سجلت فيه في عام واحد زيادة كبيرة في التمويل وفي العام التالي تراجعها كبيرا. وتأرجحت ميزانية التشغيل لدائرة ماء بغداد بين ستة مليارات و57 مليار دينار عراقي سنويا بين 2007 و2012. ومن الواضح أن هذه التقلبات الكبيرة في مخصصات الميزانية ستؤدي إلى ارتفاع تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال لأن التأخيرات في المدفوعات ستؤثر تأثيرا سلبيا على الوقت الذي يستغرقه تنفيذ المشروعات، ونوعية التنفيذ، وما يصاحبه من تكاليف، وسيؤدي في الوقت نفسه أيضا إلى تأخير أعمال الصيانة الذي يؤثر على الاستدامة للبنية التحتية على الأمد الأطول.

العلاقة بإطار الشراكة الإستراتيجية

20. يتوافق المشروع المقترح مع هدفي البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. ويعد تحسين الأمن المائي وزيادة سبل الحصول على مياه شرب صالحة وخدمات الصرف الصحي ضروريين لتحسين سبل كسب الرزق والرعاية الصحية. ويساند المشروع ثلاثة أهداف مترابطة، وهي: تعزيز الرخاء المشترك من خلال دعم النمو الاقتصادي، وزيادة الاستدامة عن طريق حماية قاعدة الموارد الطبيعية التي تقوم عليها هذه الأهداف، وإنهاء الفقر المدقع من خلال دعم تحسين سبل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي. وستساهم مساندة المشروع لخدمات المياه والصرف الصحي في مدينة بغداد التي يعيش فيها نحو 27% من سكان الحضر في العراق في جهود هذا البلد لتحقيق الهدف السادس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهو ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

21. وتركز إستراتيجية "الشراكة القطرية للبنك الدولي الخاصة بالعراق للسنوات الماضية (2013 - 2017) بعد مراجعتها وتقييمها من خلال استعراض الأداء والتعلم" على: (1) تقديم الخدمات العامة الأساسية لاسيما في المناطق التي انحسرت فيها المخاطر الأمنية، والحد من الفقر، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية؛ و(2) معالجة الوضع الحرج للمالية العامة للبلاد والمساعدة في إدارته وزيادة فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص. ويساهم المشروع في تحقيق الركيزة الأولى لتقديم الخدمات العامة الأساسية (إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي). ويساهم المشروع أيضا في الركيزة الثانية من خلال زيادة مستويات الكفاءة والمساءلة والشفافية في استخدام الموارد



العامّة في تقديم الخدمات على مستوى المحافظات.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

22. الهدف الإنمائي للمشروع هو تعزيز استمرارية خدمات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي وانتظامها، وكذلك تحسين أعمال تجميع مياه الصرف ومعالجتها في بغداد.

النتائج الرئيسية (من مذكرة مفهوم المشروع)

- عدد المنتفعين المباشرين من المشروع، و(نسبة) الإناث منهم (%) (مؤشر رئيسي).
- عدد الأشخاص الذين تم تزويدهم بإمدادات مياه محسنة.
- عدد الأشخاص الذين تم تحسين خدمات الصرف الصحي لهم
- تحسين وزيادة في الطاقة التخزينية للمياه الصالحة للشرب وخفض نسبة المياه المفقودة .
- تحسين وتطوير في الأداء التشغيلي العام لدائرتي الماء والمجاري في بغداد.

وسيشتمل المنتفعون بالمشروع على ما يلي:

- 825 ألف مستهلك يستفيدون استفادةً مباشرةً من تحسين خدمات مياه الشرب في مناطق المشروع؛ و
- خمسة ملايين مستهلك يستفيدون استفادةً مباشرةً من إعادة تأهيل وتطوير محطات رفع للمجاري؛ و
- دائرتا الماء والمجاري في بغداد ستستفيدان من التحسينات في أدائهما الفني والتشغيلي والمالي؛ و
- الحكومة المركزية ستستفيد من خلال تحسين أدائها المالي

د. وصف المفاهيم

23. سيُساند المشروع المقترح إجراء تحسينات في خدمات المياه والصرف الصحي ذات الأولوية القصوى التي تم تحديدها في الخطة الرئيسية الموضوعية لبغداد، وذلك بمساعدة أمانة بغداد على تحسين أدائها في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي. يجمع المشروع المقترح الخطوات المؤسسية والفنية والتشغيلية التي ستتخذها دائرتا الماء والمجاري، والعمل في الوقت نفسه على تحسين أوضاعهما المالية. فضلاً عن ذلك، يهدف هذا المشروع إلى تحديد التحديات الرئيسية (ومعالجتها على أساس انتقائي) وكذلك الفرص التي يتيحها الإطار المؤسسي اللامركزي في بغداد من أجل تفعيل اللامركزية في أجزاء أخرى من البلاد. وسيُتضمن المشروع المقترح الدروس المستفادة من المشروع الطارئ السابق للمياه والصرف الصحي والمجاري لبغداد (الملحق 2).

24. المكوّن الأول: التعزيز المؤسسي من أجل الأمن المائي والإدارة المتكاملة لخدمات المياه في المناطق الحضرية (10 ملايين دولار). سيُساند هذا المكوّن أمانة بغداد في اتخاذ القرارات التشغيلية والإستراتيجية فيما يتصل بالأمن المائي للمدينة والحفاظ على الموارد

المائية. وسينصب التركيز على تحسين المعارف والاستعداد المؤسسي فيما يتصل بكل جوانب الأمن المائي وإدارة موارد المياه في المناطق الحضرية، بما في ذلك قضايا المرونة (تدابير التكيف مع تغيّر المناخ)، واستدامة استخدام المياه، وإمكانيات استخدام المياه الجوفية، واستخدام المياه غير التقليدية (إعادة استخدام مياه الصرف).

25. وسيُساند هذا المُكوّن أيضاً دائرتي الماء والمجاري في تقييم فعالية الممارسات الحالية الخاصة بإصدار الفواتير وتحصيل الرسوم، ومن ذلك الممارسات المتصلة بقاعدة بيانات المستهلكين، ومستويات تقديم الخدمات التي يُقاس استهلاكها وتلك التي لا تقاس، وهيكله الفواتير ودورات إصدارها، والممارسات، وتقديم الخدمات، وبناء قدرات العاملين، والكفاءة في إصدار الفواتير وتحصيل الرسوم، والتسهيلات الخاصة بمدفوعات المستهلكين، وتعزيز مهام المراجعة الداخلية. وسيرصد التقييم أوجه النقص والقصور ويُوصي بالتدابير التصحيحية اللازمة التي سيكون لها تأثير فوري على تدفق الإيرادات لدائرتي الماء والمجاري في بغداد.

26. وسيُساند هذا المُكوّن أيضاً دائرتي الماء والمجاري في تقييم نظام المعلومات الإدارية الحالي، وتحديد المتطلّبات لنظام متكامل أكثر شمولاً ومثانة لمعلومات الإدارة لدعم مختلف العمليات (إدارة المخزون، والموجودات، والأعمال المحاسبية والتمويل، وإدارة النقدية، وإصدار الفواتير وتحصيل الرسوم).

27. المكوّن الثاني: الاستثمار في مرافق البنية التحتية لإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي (190 مليون دولار) وسيُغطّي هذا المُكوّن ما يلي:

28. (أ) عقد مبني على أساس الأداء من أجل خفض كميات المياه المفقودة التي لا تدر دخلاً (20 مليون دولار). وسيُساند هذا دائرة ماء بغداد في تحسين كفاءتها التشغيلية من خلال تطبيق إجراءات لإدارة الطلب وتقليل الخسائر. ومن خلال عقد مربوط بالأداء بشأن المياه المفقودة التي لا تدر دخلاً، سيتم تنفيذ أنشطة لتقليل التسرّب في مناطق مختارة من أجل تحسين الخدمات (لما يقرب من مليون شخص) وتوفير كميات كافية من المياه لخدمة مزيد من السكان. وسيُتضمّن نطاق العقد إنشاء عدادات قياس استهلاك المياه في المناطق، وإعداد قاعدة بيان دقيقة للمستهلكين، وتقليل الخسائر المادية، وإنشاء نظام لإدارة المياه المفقودة التي لا تدر دخلاً. وسيُتيح تنفيذ نظام التحكم الإشرافي وتحصيل البيانات SCADA لدائرة ماء بغداد إمكانية المتابعة والتحكم بكفاءة وفعالية في منظومة إمدادات مياه الشرب وتحسين أدائها التشغيلي. وسيُزوّد هذا النظام دائرة ماء بغداد بقياسات دقيقة عبر شبكة الإنترنت لأنشطة نقل المياه وتخزينها والإمدادات إلى الشبكة، وسيُتيح تحقيق الاستغلال الأمثل لتكاليف التشغيل والصيانة، والإدارة، والتوزيع العادل للمياه.

29. (ب) إعادة تأهيل محطة الدورة لمعالجة المياه (40 مليون دولار). تقع منطقة الدورة في الجزء الجنوبي من بغداد (الكرخ) ويبلغ عدد سكانها قرابة 500 ألف نسمة. وقد أُنشئت محطة معالجة المياه الحالية في عام 1983 وتخدم حالياً 225 ألف شخص. وتتم خدمة السكان الباقين من خلال شبكة مجاورة في بلدية الرشيد، وهو ما يُؤثر على جودة الخدمات الخاصة بهذه الشبكة التي تتسم الآن بضعف الضغط والتدفق. وسيجري زيادة طاقة المعالجة في محطة الدورة من 5000 متر مكعب في الساعة إلى 10 آلاف متر في الساعة.

30. إنشاء مجمّع خزانات بغداد "R2" (70 مليون دولار). يحتاج توزيع المياه إلى زيادة الضغط عند المصدر من أجل توصيل المياه إلى المناطق النائية دونما انقطاع. وهناك الآن تباينات كبيرة في الضغط بسبب الضخ المباشر من الشبكة، ولا تُلبّي تدفقات المياه الطلب في

أوقات الذروة من النهار بسبب الافتقار إلى محطات داعمة/خزانات للمياه في بعض أجزاء الشبكة. ويؤدي هذا الوضع إلى مشكلات في التشغيل وانقطاعات للخدمة. وسيساعد بناء مجمع الخزانات "R2" الذي سيقام في الرصافة في الجانب الشرقي لبغداد وطاقته التخزينية 135 ألف متر مكعب في تحقيق مزيد من الاستقرار في شبكة إمدادات المياه من خلال تخفيف الضغط المرتفع في شبكة التوزيع، ومن ثم توفير كميات كافية من المياه للمستهلكين النهائيين. وسيساعد بناء مجمع الخزانات على التخلص من الضخ المباشر في شبكة التوزيع الذي يولد حالياً تباينات كبيرة في الضغط. وسيكفل هذا تحسين نوعية وانتظام خدمات إمدادات مياه الشرب في المنطقة التي يخدمها مجمع الخزانات، وسيخدم أكثر من 550 ألف شخص في بلدية الشعب. وسيعود مجمع الخزانات بالنفع أيضاً على شبكة إمدادات المياه الأكبر حجماً في بغداد، إذ أنه سيخفف الضغط عن المناطق المجاورة، ومن ثم تحقيق منافع لمن يعيشون في المناطق المجاورة لبلدية الشعب بفضل التحسينات في انتظام الخدمات المقدمة إليهم.

31. (د) إعادة تأهيل محطة رفع مجاري الدورة (15 مليون دولار). أنشئت محطة رفع مجاري الدورة في الكرخ في ثمانينات القرن الماضي. وهي تتكوّن من 13 مضخة رفع مجاري أفقية طاقتها التصميمية نحو 13.5 متر مكعب في الثانية. وتبلغ طاقتها الحالية 9 أمتار مكعبة في الثانية. وتخدم محطة الرفع 2.5 مليون من السكان وتنقل مياه المجاري التي يتم تجميعها إلى محطة معالجة مياه الصرف في الكرخ (طاقتها 405 آلاف متر مكعب يومياً).

32. (هـ) إعادة تأهيل محطة رفع مجاري الجببية (13 مليون دولار). أنشئت هذه المحطة في عام 1984 في الرصافة الجانب الشرقي لبغداد وطاقتها التصميمية 11 متراً مكعباً في الثانية. وتخدم محطة الرفع نحو 2.6 مليون من السكان وتنقل مياه المجاري إلى محطة الرستمية لمعالجة مياه الصرف (طاقتها 550 ألف متر مكعب يومياً).

33. (و) إعادة تأهيل محطات رفع وضخ المجاري ومياه الأمطار في الرصافة (32 مليون دولار). توجد 22 محطة رفع للمجاري ومياه الأمطار تحتاج إلى إعادة تأهيل شاملة. وهذه المحطات ذات قدرات متباينة (تتراوح من 100 لتر في الثانية إلى 20 ألف لتر) وتنقل مياه المجاري إلى محطة الرستمية لمعالجة مياه الصرف (طاقتها 550 ألف متر مكعب يومياً).

34. المكوّن الثالث: تنفيذ المشروع ورصده وتقييمه (10 ملايين دولار) سيُموّل هذا المكوّن التعاقد مع استشاري في تنفيذ المشروع (الأعمال الهندسية، والإشراف على الإنشاءات، ومراقبة الجودة)، وكذلك سيغطي التكاليف التشغيلية للفرق العاملة في المشروع والتي ستقوم بتنسيق أنشطة التنفيذ والإشراف والرصد والمتابعة للمشروع. وسيُموّل هذا المكوّن أيضاً التدريب وأنشطة المساعدات الفنية الأخرى لتحسين قدرات موظفي دائرتي الماء والمجاري في بغداد في تنفيذ المشروع.

الإجراءات والسياسات الوقائية

أ. موقع المشروع وأبرز خصائصه المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معلومة)
تنتشر أنشطة المشروع في أنحاء مدينة بغداد العاصمة. وتشتمل المناطق المحددة في مرحلة الإعداد هذه على ما يلي: (1) منطقة الدورة التي تقع في جهة الكرخ جنوبي بغداد؛ و(2) منطقة الرشيد التي تقع أيضا في جنوب بغداد، و(3) مناطق والحبيبية والرصافة التي تقع جميعا في شرق نهر دجلة في بغداد. وستحصل مهمة مساندة إعداد المشروع على معلومات تمهيدية عن المواقع المادية وخصائص مواقع محطات رفع المجاري الخمس والعشرين في الرصافة.

ب. بناء القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالسياسات الوقائية

تقع المسؤولية الكاملة عن المشروع على كاهل أمانة بغداد. يراعي الهيكل الإداري المقترح للمشروع الدروس المستفادة من تنفيذ المشروع الطارئ لإمدادات المياه والصرف الصحي في بغداد الذي تمت الموافقة عليه في عام 2004. وفي ذلك المشروع، تم تشكيل فريق لإدارة المشروع على مستوى أمانة بغداد. أما في هذا المشروع المقترح حديثا، فإن الإدارة اليومية لتنفيذ هذا المشروع (بما في ذلك تنفيذ الإجراءات الوقائية) ستكون مسؤولية دائرة ماء بغداد ودائرة مجاري بغداد وقد تم تشكيل فرق تنفيذ المشروع في دائرتي الماء والمجاري. وتتلقى فرق تنفيذ المشروع مساندة من فريق إدارة المشروع على مستوى أمانة بغداد. وسيظل فريق تنفيذ المشروع مسؤولا عن التنسيق العام للمشروع بما في ذلك تنفيذ الإجراءات والسياسات الوقائية، وأنشطة الرصد والمتابعة والإبلاغ. والقدرات الحالية فيما يتصل بتنفيذ السياسات الوقائية في أمانة بغداد (شاملة دائرتي المجاري والماء) كافية. وكانت دائرتا المجاري والماء استفادتتا من تدريب مكثف على الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية. لكن جزءا كبيرا من ذلك التدريب كان أثناء إعداد المشروع والسنة الأولى لتنفيذ المشروع (في منتصف العقد الأولى من القرن الحالي)، وسيتم توسيعه ليشمل أنظمة التشغيل لدى دائرتي المجاري والمياه في بغداد. ولذلك، حدثت تقلبات بين العاملين وتغيرت في نماذج السياسات الوقائية (مثلا من الإطار البيئي والاجتماعي للفحص والتقييم إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي/إطار الإدارة البيئية والاجتماعية). ومن المتوقع أن تنشأ حاجة إلى تعزيز القدرات الحكومية من خلال استشاريين فنيين في مرحلة تصميم الإجراءات الوقائية. وسوف تستفيد أمانة بغداد أيضا من المساندة والتوجيه من أعضاء الفرق البيئية والاجتماعية للبنك الدولي.

ج. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

تريسي هارت، وتشاوغانغ وانغ، وإبراهيم إسماعيل محمد باسلامة

د. السياسات الوقائية التي قد تطبق

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي (OP/BP 4.01)	نعم	<p>هذا المشروع مُصنّف في الفئة (ب) بسبب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة التي تتعلّق بالمواقع ويمكن إزالتها، ومن ثم يمكن معالجتها بسهولة بتطبيق إجراءات التخفيف المناسبة. هذه الآثار السلبية المحتملة قد تشمل على ما يلي: سوء نوعية الهواء والضوضاء، ومُخلّفات أعمال الإنشاءات، بما في ذلك المواسير والبنية التحتية للمجاري التي تتطلّب الإزالة السليمة، وقضايا الصحة والسلامة للموظفين، وعرقلة مرور المركبات والمشاة، وانقطاع إمدادات المياه، ومخاطر تلوث المياه في الشبكة القائمة. وقد تم إعداد تقييم للأثر البيئي والاجتماعي متضمنا خطة للإدارة البيئية والاجتماعية لثلاثة إجراءات تدخلية معروفة (مجمّع خزانات المياه R2، ومحطتي الحبيبية والدورة لرفع المجاري)، وخطة عامة للإدارة البيئية والاجتماعية من أجل 22 محطة رفع أخرى، وتم إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي/إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمحطة الدورة لمعالجة المياه التي لم يكتمل بعد إجراء تقييم لسلامة التصميم فيها. فضلا عن ذلك، سيشتمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمواقع على تقييم لاسترداد التكاليف في الممارسات الخاصة بإصدار الفواتير وتحصيل الرسوم. وسيتضمّن التقييم مدى استعداد وقدرة المنتفعين على دفع رسوم الخدمات المُقدّمة والأساليب المُفضّلة وكذلك المبررات لعدم الدفع. ويجب مراجعة هذه الأدوات للسياسات الوقائية وإجازتها والإفصاح عنها في البلد المعني وفي دار المعلومات التابعة للبنك الدولي قبل التقييم المسبق للمشروع.</p>

الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
الغابات (OP/BP 4.36)	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
مكافحة الآفات (OP 4.09)	يحدد لاحقا	محطات معالجة المياه قد تجتذب الآفات ولاسيما الذباب والقوارض. قد يكون من الضروري اتخاذ إجراءات لمكافحة الآفات أثناء مرحلة التشغيل لتخفيف هذه الإزعاجات. سيجري من خلال تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي/خطط الإدارة البيئية والاجتماعية مزيد من المراجعة لهذه المسألة عند إعداد المشروع.
الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)	يحدد لاحقا	سيجري خلال تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي/خطط الإدارة البيئية والاجتماعية مزيد من المراجعة لهذه المسألة أثناء إعداد المشروع لضمان أنه سيتم وضع الإجراءات المناسبة الخاصة بالعثور على المكتشفات الأثرية عن طريق الصدفة حتى إذا كان هناك تأكيد من الوزارات المعنية أو الخبراء بأنه لا توجد آثار في مناطق تنفيذ المشروع.
الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)	لا	لا توجد شعوب أصلية في منطقة تقديم الخدمات.
إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)	يحدد لاحقا	سيشتمل إعداد المشروع على تقييم للمواقع المعروفة والأكثر لتطبيق إجراءات إعادة التوطين القسري OP 4.12 وكذلك التطبيق المحتمل لهذه الإجراءات بالنسبة لمواقع إعادة تأهيل محطات الرفع الأصغر لمياه المجاري. ستشتمل أنشطة الاستثمار المقترحة في إطار المكون الثاني على إعادة تأهيل محطات الرفع القائمة لمياه المجاري دون توسعة أو حاجة إلى أرض إضافية. الأرض المُحدَّدة لبناء مجمع خزانات المياه R2 مملوكة لدائرة ماء بغداد.
		خلال إعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي/خطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي تتعلّق بالمواقع، سيُحدّد التقييم ما إذا كان من المتوقع أن يتأثر المنتفعون بالمشروع بما يؤدي إلى فقدان الدخل. وإذا كان من المتوقع تفعيل السياسات الوقائية لإعادة التوطين القسري OP 4.12، فسوف يتم إعداد إطار لإعادة

<p>التوطين وربما أيضا خطة عمل لإعادة التوطين. وقد يتعين إعداد إطار لإعادة التوطين من أجل المشروع لتوفير توجيهات بشأن إعادة التوطين والتعويض للأسر المتضررة أثناء التنفيذ. وإذا كان الأمر كذلك، فسيتعين الإفصاح عن إطار إعادة التوطين داخل البلد المعني وفي دار المعلومات التابعة للبنك قبل إجراء التقييم المسبق للمشروع.</p>	لا	سلامة السدود (OP/BP 4.37)
<p>لم يتم تفعيل هذه السياسة</p> <p>سيطلب هذا المشروع استثناء من الإخطار الخاص بالسياسة الوقائية لسلامة السدود OP 7.50، لأن تنفيذ المشروع سيؤدي إلى زيادة طفيفة في سحب المياه من نهر دجلة من محطة الدورة لمعالجة المياه التي تقوم حاليا بمعالجة أقل من 4% من مياه الشرب في المدينة. ولن يكون هناك أثر يمكن قياسه على نوعية مياه النهر أو كميته عند نقطة السحب من النهر، وليست هناك مشكلة تؤثر على المجاري المائية الأخرى. وعليه، فإن المشروع (أ) لا يؤثر تأثيراً سلبياً على نوعية وكمية تدفقات المياه إلى المجاري المائية الأخرى؛ و(ب) لا يتأثر سلبياً باستخدام مياه المجاري المائية الأخرى. وفضلاً عن ذلك، فإنه بسبب إعادة تأهيل محطات رفع مياه الصرف، سيتم معالجة مزيد من مياه الصرف التي يتم توليدها في المدينة، والتخلص منها بشكل سليم في النهر، ومن ثم سيكون الأثر المشترك لهذه الاستثمارات إيجابياً.</p>	نعم	المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
لم يتم تفعيل هذه السياسة	لا	المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)



ه. خطة إعداد الإجراءات الوقائية

الموعد المبدئي المستهدف لإعداد وثيقة معلومات المشروع/صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع

30 مارس/آذار 2017

الإطار الزمني لإجراء واستكمال الدراسات المتعلقة بالسياسات الوقائية التي قد يقنضها الأمر. يجب تحديد أي دراسات معينة ومواعيد إجرائها في وثيقة معلومات المشروع/صحيفة بيانات السياسات الوقائية لمرحلة التقييم المسبق للمشروع.

تقييم الآثار البيئية والاجتماعية وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة عامة للإدارة البيئية والاجتماعية. اكتملت الدراسات. تقييم الآثار البيئية والاجتماعية وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمُجمَع خزانات المياه R2، و تقييم الآثار البيئية والاجتماعية وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمحطتي الحبيبية والدورة لمعالجة المياه، وخطة عامة للإدارة البيئية والاجتماعية من أجل 22 محطة لرفع مياه المجاري، و تقييم الآثار البيئية والاجتماعية وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمحطة الدورة لمعالجة المياه.

للاتصال

البنك الدولي

عبد الحميد آزاد

كبير أخصائيي إدارة الموارد المائية

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

جمهورية العراق



الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

أمانة بغداد

المهندس إبراهيم حسين

وكيل أمين بغداد

pmt.baghdadmayoralty@gmail.com

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: 473-1000 (202)

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

عبد الحميد آزاد	رئيس فريق العمل:	
Approved By		
10 فبراير/شباط 2017	براندون إنريك كارتر	مستشار السياسات الوقائية:
13 فبراير/شباط 2017	ستيفن إن شونبرجر	مدير القطاع:
		مدير إقليمي: